مصر بعد الانتخابات الرئاسية: نحو الجمهورية الثانية؟

أحمد عبد ربه*

ملخص

بعد تسمية الدكتور محمد مرسي كأول رئيس لجمهورية مصر العربية بعد ثورة 25 يناير، انخرط عدد كبير من المحللين في جدل عما اذا كان ذلك الحدث يمثل بداية نحو وضع حجر الأساس للجمهورية الثانية أم أنه مجرد نقطة عابرة في المرحلة الانتقالية المصرية التي لم تضع أوزارها بعد. ولأن الرئيس مرسي ينتمي إلى جماعة الاخوان المسلمين، كما انه تم انتخابه وفقا لإعلان دستوري مكمل وضعه المجلس العسكرى منفردا بقصد تحجيم الرئيس وإبقاء السيطرة العسكرية على مقاليد حكم مصر، فقد ثارت تساؤلات عديدة، تم الإجابة على بعضها بواسطة الرئيس فيما بقيت أسئلة أخرى بغير إجابات حتى اللحظة. من هذه الأسئلة: هل يمكن للرئيس مرسي ترويض الجيش والمخابرات ومؤسسة الرئاسة وغيرها من المؤسسات العميقة في البلد التي كانت تعتبر إنتماءه السياسي غير شرعي على مدار الست عقود المنصرمة؟ هل سيوفي مرسي بتوقعات العامة المرتفعة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟ هل ستتجه الدولة نحو «الأدينة» أو «الأسلمة» أو «الأخونة»، أم أنها ستتجه نحو المزيد من المدنية.. إلخ. هذه الأسئلة وغيرها سيتم الاجابة عليها في هذه الورقة كجزء من تحليل الآثار المترتبة على الانتخابات الرئاسية الأخيرة في مصر نحو الاجابة على السؤال الأصعب هل ستتجه مصر إلى ارساء معالم الجمهورية الثانية؟

كان إعلان اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية فوز محمد مرسي كخامس رئيس لجمهورية مصر العربية منذ إنشائها عام 1953 لحظة فاصلة في مسار مصر نحو الديمقراطية. أتى الرئيس مرسي لشغل المنصب الذي ظل شاغرا لأول مرة في تاريخ مصر لمدة ستة عشر شهرا. فمنذ خلع مبارك في الحادي عشر من فبراير 2011 كان شغل منصب الرئيس الشاغر ينظر إليه على أنه أحد أعمدة الاستقرار المصري، وأحد متطلبات الانتقال الناجح للديمقراطية. وقد فاز مرسي بمنصب الرئيس عقب جولة الإعادة محرزا ٪51.7 من أصوات أولئك اللذين وقفوا في طوابير طويلة للإدلاء بأصواتهم متغلبا على منافسة الصعب أحمد شفيق ذي الخلفية العسكرية وآخر رئيس وزراء في عهد مبارك. لا يمكن وصف الانتخابات الرئاسية الأخيرة بالعادية، بل كانت معركة قاسية سيكون لها تداعيات عديدة على مستقبل السياسة المصرية. فدفع المصريين للاختيار بين

* جامعة القاهرة
Abdraboh2004@yahoo.com

بعد اعتماد الإعلان الدستوري كان من الواضح أن بعض قواعد الانتخابات الرئاسية لم تكن عادلة.

طرفي نقيض في جولة الإعادة، وتأخير إعلان الفائز في النتيجة النهائية لثلاث أيام، ناهيك عن الإشاعات التي أثيرت حول الصفقة الخفية بين الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، كل هذا لا يتعدى كونه بعض القضايا الجدلية التي أثارتها تلك الانتخابات. ستقدم هذه الدراسة وصفا للعملية الانتخابية، وتحلل نتائجها والسلوك التصويتي فيها، كما ستفحص تداعيات تلك الانتخابات على المستقبل السياسي لمصر.

الانتخابات الرئاسية: لعبة غير عادلة

تعتبر الانتخابات الرئاسية الأخيرة إحدى أطول الانتخابات التعددية في تاريخ مصر الحديث، فقد استغرقت عملية الانتخابات الرئاسية رسميا ما يتجاوز المائة يوم، بدءا من 10 مارس 2012 لدى فتح باب الترشح وحتى 24 يونيو 2012 يوم إعلان مرسي فائزا في الانتخابات، وبالتالى أصبح خامس رئيس لجمهورية مصر العربية. لكن على أرض الواقع استغرقت المنافسة وقتا أطول بكثير، فقد بدأ العديد من المرشحين المحتملين لرئاسة الجمهورية حملاتهم الانتخابية غير الرسمية عقب الاستفتاء على الإعلان الدستوري- الذي صاغه المجلس الأعلى للقوات المسلحة- في 30 مارس 2011 وحاز على تأييد 77.2٪ ممن لهم حق التصويت بعد أن حشد الإسلاميون تجاه التصويت بنعم في الاستفتاء. وفى البداية أعلن الإخوان المسلمون أنهم لن ينافسوا على منصب الرئيس.

بعد اعتماد الإعلان الدستوري كان من الواضح أن بعض قواعد الانتخابات الرئاسية لم تكن عادلة. فالقواعد تشترط أن يكون المرشح لمنصب الرئاسة مصريا من أبوين مصريين وألا يكون حمل أو أي من والديه جنسية دولة أخرى بجانب الجنسية المصرية، وألا يكون متزوجا من غير مصري. كما تنص الشروط على أن يحصل المرشح على تأييد للترشيح من 30 عضوا بالبرلمان أو ثلاثين ألف مواطن ممن يحق لهم الانتخاب في خمسة عشر محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد[1].وبرغم ما سبق تبقى المادة 28 من هذا الإعلان الدستوري هي المادة الأكثر إثارة للجدل، إذ تنص تلك المادة على أن قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية نهائية ونافذة بذاتها، ولا يمكن الطعن عليها. وقد نوقشت تلك المادة وتم الاعتراض عليها من قبل النشطاء السياسين والمرشحين المحتملين ومن ضمنهم الدكتور محمد البرادعي، المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لكن عندما حشد الإسلاميون الدعم لهذا الإعلان الدستوري مغلقين الطريق أمام أي إمكانية لتعديل تلك القواعد، اضطر البرادعي

(1) المواد 26 و27 من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

أن ينسحب من الانتخابات، معلنا أن القواعد ليست عادلة[1].

تم اعتماد أوراق 23 مرشح رسميا للرئاسة، كان من بينهم مرشحين لجماعة الإخوان المسلمين التي غيرت رأيها وقررت أن تشارك بمرشحين في الانتخابات الرئاسية، إلا أن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية قررت شطب عشرة مرشحين كان من ضمنهم خيرت الشاطر – العضو البارز بجماعة الإخوان المسلمين، وحازم صلاح أبو إسماعيل – الشخصية السلفية المعروفة، وعمر سليمان – المدير السابق للمخابرات المصرية والذي كان أول وآخر نائب رئيس في عهد مبارك. اتهم الإسلاميون اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بأن قراراتها مسيسة، واعترضوا بصرامة على تلك القواعد، لكن الأوان قد فات بالنسبة لهم ليدركوا أن قواعد اللعبة لم تكن أبدا عادلة. قبل الجولة الأولى للانتخابات بأسابيع قليلة، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتصديق على قانون أصدره مجلس الشعب المسيطر عليه من قبل الإسلاميين، يحظر هذا القانون رسميا على أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، الترشح للرئاسة من خلال النص على أن: «أي رئيس، نائب رئيس، رئيس وزراء أو عضو قيادى بالحزب الوطنى الديمقراطى المنحل يحرم من ممارسة حقوقة السياسية لمدة عشر سنوات». لكن بعد يومين فقط، قبلت اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة الطعن المقدم من أحمد شفيق ضد استبعاده وأعادته مجددا للمنافسة، ومرة أخرى وفقا للمادة 28 من الإعلان الدستوري كانت قرارات اللجنة نافذة ونهائية ولا يمكن الطعن عليها أمام أي جهة أخرى.

كانت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات (23، 24 مايو 2012) صادمة للعديد من المصريين فقد أتى محمد مرسي في المركز الأول على الثلاثة عشر مرشحا محرزا ٪24.9 من إجمالى الأصوات الصحيحة، وأتى أحمد شفيق في المركز الثانى بنسبة ٪23.4. هذا في الوقت الذي جاء فيه حمدين صباحى (الناشط اليسارى الشهير) في المركز الثالث، وأبو الفتوح (أحد الرموز السابقة بجماعة الإخوان المسلمين) في المركز الرابع، وعمرو موسى (الأمين العام السابق للجامعة العربية) في المركز الخامس. وبناء على تلك النتيجة كان على الناخبين أن يختاروا بين طرفى نقيض: فإما جماعة الإخوان المسلمين وإما النظام القديم في معادلة مماثلة لتلك التي كان يطرحها نظام مبارك. كان رد الفعل المباشر للعديد من القوى السياسية بما فيهم الشباب الثورى على نتائج الجولة الأولى إما مقاطعة الجولة الثانية أو المطالبة بإبطال النتائج، وقد انتشرت هذا المطالبات في كل أرجاء البلاد.

شهدت الفترة الفاصلة بين الجولتين الأولى

(1) عن أسباب انسحاب البرادعي من انتخابات الرئاسة، انظر: Salma Shukrallah, "Elbaradie withdrawal from presidential race sows confusion among activists". Ahram Online, January 14, 2012.

والثانية من الانتخابات حدثين رئيسين. أولهما أن مبارك حكم عليه بالسجن المؤبد، وبرغم هذا اندلعت الاحتجاجات اعتراضا على تبرئة أربعة من مساعدي وزير الداخلية ومديري أمن حوكموا مع مبارك وتمت تبرئتهم من التواطؤ على قتل المتظاهرين. أما الحدث الثانى فقد وقع قبل انتخابات الإعادة بيومين فقط، إذ أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بحل مجلس الشعب، كما أقرت بعدم دستورية قانون العزل السياسى، الذي يحرم أحمد شفيق من التنافس على منصب الرئيس. وقد كان كلا الحدثان يصب في صالح محمد مرسي، إذ تبين للعديد من القوى السياسية احتمال وجود فرصة حقيقية لفوز شفيق في الوقت الذي كان النظام القديم يحارب للعودة إلى مضمار السياسة المصرية، وبناء على ذلك قرر الكثيرون أن يصوتوا لمرسي لإزاحة شفيق من المنافسة.

أخيرا أجريت الجولة الثانية يومي 16 و17 يونيو. وبينما كان الناخبون يدلون بأصواتهم في الدقائق الأخيرة من اليوم الثانى للانتخابات أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلانا دستوريا مكملا يعيد إليه سلطة التشريع ويمنحه حق الاعتراض على قدر كبير من القضايا السياسية والأمنية، وهو ما رجح كفته في توازن القوى المستقبلي. وأخير بعد تأخير كبير في إعلان النتيجة النهائية للانتخابات، ادعى خلاله كلا المرشحان أنه الفائز بالانتخابات، قامت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بإعلان فوز محمد مرسي في هذا السباق الطويل والجدلي، وقوبلت النتيجة بترحيب الشارع المصري.

السلوك التصويتى (غير المتوقع) للمصريين

وحدها كلمة «غير المتوقع» هي التي يمكن أن تصف السلوك التصويتي للمصريين، فقد أخفقت تقريبا كل استطلاعات الرأي والتحليلات والبرامج التلفزيونية في التنبؤ بالطريقة التي صوت بها المصريون. إذ وصل قدر كبير من التحليلات واستطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات إلى بعض التوقعات كما يلى: في المقام الأول، كان متوقعا أن يكون معدل المشاركة في الانتخابات (الحضور) مرتفعا ويتجاوز معدل المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في بداية العام والذي قدر بـ 62٪. ثانيا: كان من المتوقع أن تنحصر المنافسة بالأساس بين أبو الفتوح، المرشح الوسطي ذي المرجعية الإسلامية القريب من الليبراليين والذي وعد في الوقت ذاته بالحصول على أصوات السلفيين، وبين عمرو موسى، القريب من الأقباط والذي يحوز في الوقت ذاته دعم وتأييد بقايا النظام القديم، وأن باقي المرشحين لن تكون لهم فرصة حقيقية في المنافسة. كما كان من المتوقع أن الناخبين سيعاقبون جماعة الإخوان المسلمين، وأن مرشح الجماعة محمد مرسي- الذي تم ترشيحة بديلا لخيرت الشاطر- لن يكون لديه فرصة للمنافسة. أخيرا كان من المتوقع أن الناخبين في المناطق الريفية سيكونون محافظين ومعتدلين،

بينما الناخبون بالمناطق الحضرية سيكون تصويتهم لليبراليين أو التقدميين.

بخلاف التوقعات جاءت نتائج جولتي الانتخابات مختلفة تماما. ففي المقام الأول كان معدل المشاركة في الجولة الأولى منخفضا يقارب بالكاد ٪46 من إجمالي الناخبين.[3] وبرغم أن الإقبال قد تزايد في الساعات الأخيرة من اليوم الثاني في الجولة الثانية للانتخابات، ليصل معدل المشاركة إلى ٪50، إلا أن معدل المشاركة في الجولتين جاء أقل كثيرا من المتوقع، خاصة إذا قورن بمعدل المشاركة في الانتخابات البرلمانية. لا يوجد حتى الآن أسباب واضحة لانخفاض معدل المشاركة، إلا أن البعض يشير إلى حقيقة أن المصريين قد سئموا من السياسين عموما نظرا لطول المرحلة الانتقالية. كما يمكن أن يعزى انخفاض المشاركة إلى الأداء المخيب للآمال للبرلمان، وهو ما صدم المصريين ودفعهم للابتعاد عن التصويت في الانتخابات الرئاسية. يمكن أيضا أن يكمن السبب وراء انخفاض المشاركة في أن عددا كبيرا من الشباب والقوى الليبرالية والاشتراكية قد قرر مقاطعة الانتخابات نظرا لاعتبارها منافسة غير عادلة أو لأنهم لم يجدوا من يختاروه من بين المرشحين الثلاثة عشر.

في المقام الثاني، كانت المفاجأة أن أبو الفتوح جاء في المركز الرابع وعمرو موسى في المركز الخامس، وقد كانت هذه النتيجة تخالف

أبو الفتوح حاول أن يلعب دور وسطي بين الصعيدين الليبرالى والإسلامى، بينما حاول عمرو موسى أن يلعب الدور نفسه بين بقايا النظام القديم من جانب والقوى الثورية من جانب آخر.

التوقعات بأن هذين المرشحين هما الأوفر حظا في الفوز بالرئاسة في النهاية. لا شك أن إخفاق أبو الفتوح وعمرو موسى يحتاج إلى مزيد من البحث المتأني لتفسير الكيفية التي فكر بها المصريون أثناء التصويت. فكلا المرشحين حاول أن يسوق نفسه على أنه وسطي، فأبو الفتوح حاول أن يلعب دور وسطي بين الصعيدين الليبرالى والإسلامى، بينما حاول عمرو موسى أن يلعب الدور نفسه بين بقايا النظام القديم من جانب والقوى الثورية من جانب آخر، إلا أن تلك التفاهمات التي حاول أن يرسمها كلا المرشحين لم تقنع المصريين الذين قرروا في النهاية أن يصوتوا بطرق أكثر تطرفا، إما أقصى اليسار أو أقصى اليمين، متجاهلين مرشحي الوسط. علاوة على ذلك، حدوث أول مناظرة رئاسية تلفزيونية في التاريخ المصري والعربى بين هذين المرشحين قللت فرصهم، ليس فقط لأن أداءهما لم يكن جيدا في المناظرة، لكن أيضا لأن «صورة الرئيس الفرعون» التي مازالت متواجدة بأذهان المصريين قد تعارضت مع الصورة المتواضعة لكلا المرشحين اللذين يدافعان عن مواقفهما ويسعيان لتأمين التأييد الشعبى.

ثالثا: بالفعل تعرض الإخوان المسلمين لعقاب الناخبين في الانتخابات الرئاسية، فمقارنة الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية

بانتخابات مجلس الشعب تظهر أن حوالى 30٪ ممن صوتوا للإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب قد ذهبت أصواتهم إلى مرشحين آخرين غير مرشح الإخوان في انتخابات الرئاسة. وبرغم هذا حصل مرسي على المركز الأول في جولتي الانتخابات، وبخلاف توقعات معظم المحللين اتضح أن الناخبين أعطوا فرصة ثانية للإخوان المسلمين بعد أدائهم الضعيف في البرلمان. كما أن الإخوان المسلمين لديهم القدرة على الحشد، ويبدو أنهم أكثر الكيانات احترافية في إدارة الحملات الانتخابية.

إن حوالى 30% ممن صوتوا للإخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب قد ذهبت أصواتهم إلى مرشحين آخرين غير مرشح الإخوان في انتخابات الرئاسة.

رابعا: في الجولة الأولى صوتت المناطق الساحلية والمدن الكبيرة كالقاهرة والإسكندرية للمرشح الإشتراكي حمدين صباحى. بينما المحافظات الريفية كالقليوبية، والمنوفية، والشرقية والغربية والتي كانت مراكز ثقل للإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية، صوتت تلك المحافظات لرئيس الوزراء السابق المرشح الليبرالي- إن جاز التعبير- أحمد شفيق بصورة كبيرة، وهو ما مثل مفاجأة كبيرة لكل المراقبين. وفي جولة الإعادة كان خيار الناخبين مربكا ومحيرا، فقد غيرت المناطق الساحلية والمدن الكبرى- والتي هي بالأساس ليبرالية- من توجهها. فبينما صوتت القاهرة وبورسعيد لشفيق، صوتت الإسكندرية والسويس لمرسي. والمحافظات الريفية التي هي في الغالب ذات توجه محافظ استمرت في التصويت لشفيق، بينما صعيد مصر الذي يضم العديد من القبائل والتي كان يعتقد أنه تم حشدها للتصويت لشفيق، كان التصويت فيه لصالح مرسى. من السابق لأوانه الآن محاولة تفسير هذا السلوك المتناقض إلا أنه من الواضح أن المحللين بحاجه لمراجعة نظرياتهم وافتراضاتهم القديمة حول كيفية تصويت المصريين.

خامسا: بالنسبة للأقباط، كان يعتقد أنهم سيصوتوا ككتلة واحدة لرموز النظام القديم وهو ما لم يحدث في الجولة الأولى للانتخابات. الجيل الكبير من الأقباط قسمت أصواتهم بين شفيق وعمرو موسى مرشحي النظام القديم، بينما شباب الأقباط صوتوا للمرشح التقدمي حمدين صباحى. في الجولة الثانية استمرت الأجيال الكبيرة في التصويت لشفيق بينما الشباب اختاروا أن يبطلوا أصواتهم أو أن يقاطعوا الانتخابات.

أخيرا يمكن القول أن واحد بين كل ثلاثة مصرين قد وصل إلى اختياره في اللحظات الأخيرة، فقد اعترف الكثير من الناخبين أنهم لم يقرروا لمن سيصوتوا إلا بعد أن خرجوا للتصويت فعلا، وقال البعض الآخر أن الإعلام والإشاعات والبرامج التلفزيونية الحوارية قد أثرت على اختيارهم.

الطريقة الوحيدة لتفسير السلوك التصويتى للمصرين تكمن في فهم البيئة التي أجريت فيها العملية الانتخابية. وتصف منظمة «فريدم هاوس» الظروف التي أجريت فيها الانتخابات بأنها أجريت «على خلفية غير ديمقراطية متأصلة» وتذكر فريدم هاوس أن«المحكمة الدستورية العليا المصرية قامت بحل البرلمان المنتخب انتخابا حرا، ومن ثم ادعى المجلس الأعلى للقوات المسلحة لنفسه- بغير حق- سلطات واسعة للاعتقالات والتحفظات وصناعة القوانين، كما منح نفسه سلطة الاعتراض على عملية صياغة الدستور»(1). علاوة على ذلك، يمكن أن تساعد البيئة الفقيرة غير الآمنة التي واجهت معظم الناخبين في فهم الطريقة المحيرة وغير المتوقعة التي صوت بها المصريون في الانتخابات الرئاسية.

نحو الجمهورية الثانية؟

مع تول مرسي الرئاسة باعتباره أول سياسي من جماعة الإخوان المسلمين يصل لهذا المنصب، ومع استقالته من جماعة الإخوان المسلمين ومن رئاسة ذراعها السياسى حزب الحرية والعدالة، تواجه مرسي العديد من التحديات التي تنتظر الحلول: بعضها لا يتجاوز كونه نتائج العملية الانتخابية المطولة، بينما البعض الآخر من التحديات يتعلق بتوازن القوى بين الفاعلين البارزين في المشهد السياسى المصري، خصوصا بعد حل مجلس الشعب وفرض الإعلان الدستوري المكمل من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ثم إلغاؤه من قبل مرسي بعد هذا. في ضوء تلك الانتخابات، يمكن إبراز التحديات الرئيسية في المستقبل القريب لمصر في التالي:

المجموعة الأولى من التحديات تتعلق بمؤسسة الرئاسة، فمن المتوقع أن يواجه مرسي تحديات شاقة داخل مؤسسة الرئاسة إذ أن الأطقم الإدارية والمالية والأمنية التي تعمل داخل تلك المؤسسة الحساسة تعتبر مرسي غريبا أو دخيلا عليها. كما أن كون مرسي عضوا نشطا في جماعة الإخوان المسلمين وشغله لمنصب رئيس حزب الحرية والعدالة قبل تقلده منصب رئيس الجمهورية، كل هذا قد يجعل المؤسسات العميقة في مصر- كالمخابرات والجيش- تنظر إليه بعين الريبة. وكنتيجة لتلك الشكوك، نجد أن المجلس العسكري قد قام بتعيين أحد ضباط الجيش رئيسا للشئون المالية والإدارية بمؤسسة الرئاسة قبل ساعات قليلة من إعلان مرسي رئيسًا للجمهورية، وهو ما يظهر رغبة المجلس العسكرى في فرض سيطرته على مؤسسة الرئاسة. لذا، إلى أي مدى يمكن لمرسي أن يكسب ثقة مؤسسة الرئاسة وغيرها من المؤسسات العميقة؟ وإلى أي مدى سيتعاون العاملون بمؤسسة الرئاسة معه؟ وما مدى قبولهم للتغيرات التي يسعى الرئيس مرسي لإجرائها في صفوفهم؟ الأسئلة السابقة

(1) للاطلاع على التعليق الكامل لفريدم هاوس، أنظر:
"Freedom House Welcomes Peaceful Presidential Election in Egypt". retrieved: July 5, 2012, from: http://www.freedomhouse.org/article/freedom-house-welcomes-peaceful-presidential-election-egypt

ليست سوى بعض الأسئلة المهمة للوقوف على المستقبل السياسى للرئيس مرسي. وقد أجاب مرسي على بعض تلك الأسئلة إذ قام بتغيير قائد الحرس الجمهورى ورئيس ديوان رئاسة الجمهورية، كما عين متحدثا رسميا للرئاسة ومديرا لمكتبه ممن كانوا ضمن حملته الرئاسية. وتلك التغييرات وغيرها داخل مؤسسة الرئاسة تشير إلى أن مرسي قد بدأ في تثبيت أقدامه داخل مؤسسة الرئاسة.

ثانيا، يمكن القول أن الدور المستقبلي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يشوبه العديد من التحديات. فبعد إصدار الإعلان الدستوري المكمل، أصبح هناك شرعيتان في البلد. الشرعية الأولى هي الشرعية الدستورية التي تقيد الرئيس كفاعل سياسى وتعطى سلطات واسعة لكل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمحكمة الدستورية العليا. والشرعية الأخرى هي الشرعية الثورية المشتقة من مئات الآلاف من المصريين اللذين تظاهروا في ميدان التحرير وأماكن أخرى في كل أرجاء مصر، والذين حشدوا للتصويت لمرسي وهو ما أدى لنجاحه في الجولة الثانية للانتخابات.

وقف الرئيس مرسي في البداية ممزقا بين هاتين الشرعيتين. فمن ناحية، بدا أنه لا يمكنه تجاهل المجلس الأعلى للقوات المسلحة وشرعية الإعلان الدستوري المكمل التي انتخب بناء عليها. وفي الوقت ذاته فقد كان في حاجة إلى تأمين الشرعية الثورية التي ساندته في مواجهة جميع مؤسسات الدولة العميقة. مدى قدرة الرئيس مرسي على تجنب الاصطدام بالمجلس العسكرى، وفي الوقت نفسه، الحفاظ على دعم ومساندة القوى الثورية، سيكون اختبار رئيس لإدارته. وقد انحاز مرسي أخيرا للشرعية الثورية-على ما يبدو- باتخاذه تدابير أطاحت بالإعلان الدستوري المكمل ووضع إعلان بديل استعاد فيه الرئيس السلطة التشريعية، كما قام باقالة عدد من القادة العسكرين، وفى مقدمتهم المشير طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكذا رئيس الأركان، وتعيين عدد من القيادات الشابة. بهذا يكون مرسي قد وضع نهاية قريبة لدور المجلس العسكرى سياسيا. فمعظم قيادات المجلس العسكرى التي أدارت المرحلة الانتقالية هي الآن خارج المجلس، إما بالإحالة للتقاعد كما حدث مع المشير طنطاوى وقائد الأركان، وإما بالإحالة للتقاعد والتعيين في مناصب كبيرة في الدولة كما حدث مع قادة البحرية والدفاع الجوى والطيران اللذين عينوا في مناصب مرموقة في الدولة.

كذلك فالسلطة القضائية وممارساتها من المحتمل أن تمثل تحديا للرئيس مرسى. فقد كان من ضمن تداعيات العملية الانتخابية حدوث صدام بين السلطة القضائية، ممثلة بالأساس في المحكمة الدستورية العليا واللجنة العليا لانتخابات الرئاسة، والفاعلين السياسين. فأنصار الدكتور مرسي الرئيسين المتمثلين في القوى الثورية وجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة لا يثقوا في أي من

المحكمة الدستورية العليا أو اللجنة العليا لانتخابات الرئاسة. وقد اتهمت تلك القوى القضاة العاملين في كلتا المؤسستين بالتحيز، وبأنهم جزء من الخطة المرسومة من قبل بقايا النظام السابق للعودة إلى المشهد السياسى. وبما أن مرسي أصبح الآن رئيسا لمصر فسيتوجب عليه أن يصلح علاقاته بالقضاه اللذين تلا أمامهم القسم الرئاسي. ووفقا للإعلان الدستوري المكمل، الذي أصدره المجلس العسكرى قبل إعلان فوز محمد مرسي، كان يفترض أن يكون للمحكمة الدستورية العليا دور رئيس في المرحلة الانتقالية خاصة في ظل السلطة التي منحها لها الإعلان والتي تخول لها القول الفصل في حالة اعتراض المجلس الأعلى للقوات المسلحة على الدستور الجديد إلا أن إلغاء محمد مرسي لهذا الإعلان ألغى هذا الدور للمحكمة الدستورية. وستكون مدى قدرة الدكتور مرسي على إعادة بناء الثقة مع هؤلاء القضاء أحد التحديات التي ستواجه مرسي في المستقبل القريب جدا.

أيضا تعتبر إدارة القضايا الاقتصادية والأمنية من التحديات التي ستواجه مرسي. فوفقا لبرنامج الدكتور مرسي سيتم استعادة الأمن وقمع الجريمة، كما ستتخذ إجراءات لتحسين الأداء الاقتصادي في المائة يوم الأولى من حكمه. والناس في الشارع في انتظار تلك الإصلاحات نظرا لأنهم يعتقدوا أن حياتهم كانت مهددة، وأنهم واجهوا صعوبات اقتصادية في المرحلة الانتقالية. فإلى أي مدى سيمكن لمرسي أن يحسن الأداء الاقتصادى لمصر في الوقت الذي تعاني فيه البلاد من أعباء الديون؟ وكيف سيمكن لمرسي استعادة الأمن في ظل علاقته المضطربة بوزارة الداخلية وترددها في التعاون مع الإخوان المسلمين؟ تلك بعض الأسئلة التي ستحدد مدى نجاح مرسي في إدارة البلد.

هل سيبقى مرسي على اتفاقية كامب ديفيد كما هي؟ وإلى أي مدى سيحافظ مرسي على الروابط السياسية بالولايات المتحدة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط؟

أخيرا وليس آخرا، ستمثل قضايا السياسة الخارجية مجموعة من التحديات التي ستواجه رئاسة مرسى. فبمجرد تقلد مرسي الرئاسة يتوجب عليه الإجابه عن العديد من الأسئلة فيما يتعلق بسياسة مصر الخارجية. فهل سيبقى مرسي على اتفاقية كامب ديفيد كما هي؟ وإلى أي مدى سيحافظ مرسي على الروابط السياسية بالولايات المتحدة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط؟ هل سيبقي سياسة الصمت المصري تجاه المذابح التي يرتكبها نظام الأسد في سوريا؟ يجب أن يزال هذا السؤال لأنه حدد سياسته تجاه بشار بوضوح في زيارته لإيران، وكيف سيتعامل مرسي مع دول الخليج العربى ذات الحساسية من الثورات؟ يجب على الرئيس مرسي أن يجيب على تلك الأسئلة بأسرع ما يمكن. المعضلة هنا تكمن في أن مرسي ينبغي

أن يرتب أولوياته في بيئة تعتبر فيها القضايا الداخلية أكثر إلحاحاً، لكن ينبغى عليه أن يضع قضايا السياسة الخارجية في الاعتبار لتأثير مصر على الإقليم كله. كيف يمكن للرئيس أن يحل تلك المعضلة؟ هو سؤال آخر ينتظر إجابه عاجلة.

الخاتمة

شهد يوما 29 و30 يونيو 2012 إلقاء مرسي لأربع خطابات، أحدها أمام الثوار في ميدان التحرير، والثانى أمام المحكمة الدستورية العليا بعد أن حلف اليمين، والثالث في جامعة القاهرة في اجتماع حاشد دعا إليه القوى السياسية، والأخير أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة في احتفال لتسليم السلطة بقاعدة عسكرية قريبة من القاهرة. في تلك الخطابات الأربع قدم مرسي نفسه كرجل التفاهمات والحلول الوسطى. فقد ركز مرسي على احترامه لكل مؤسسات الدولة، كالمجلس العسكري والمحكمة الدستورية العليا والشرطة وباقى المؤسسات، كما ركز على احترامه للثوار في إشارة لاحترامه لكل من الشرعية الدستورية والشرعية الثورية. لكن كلتا الشرعيتين لا يمكن أن تتقاطعا كما أن لدى كل منهما قواعد مناقضة للأخرى لإدارة اللعبة. فكيف يمكن لمرسي أن يرضي جميع الفاعلين، وأن يلعب دور الموفق بين مختلف الفاعلين البارزين؟ هل سترضي تلك التفاهمات والتوفيقات القوى الثورية؟ وهل ستحوز على ثقة مؤسسات الدولة العميقة؟

من السابق لأوانه الآن الحصول على إجابات نهائية لتلك الأسئلة، لكن القرار الرئاسى الصادر يوم 8 يوليو بعودة مجلس الشعب للانعقاد بعد حله من قبل المحكمة الدستورية العليا، وما يعنيه هذا القرار من حيث سحب السلطات التشريعية مرة أخرى من المجلس العسكري، والنص على أن انتخابات جديدة ستعقد لاختيار أعضاء مجلس الشعب بعد 60 يوم من صدور الدستور الجديد على خلاف المادة 60 من الإعلان الدستوري المكمل والتي نصت على عقد الانتخابات الجديدة لمجلس الشعب بعد ثلاثين يوما من إصدار الدستور الجديد كانت بمثابة إشارة منه لصدام قريب مع القضاء إلا أن قرار المحكمة الدستورية العليا الذي صدر ببطلان قرار مرسي بعودة مجلس الشعب والذي أعلن مرسي احترامه له والالتزام به يعتبر إشارة إلى وأد هذا الصراع قبل تأججه (إضافة). هذا فضلا عن قيام مرسي بإعادة هيكلة عدد كبير من مؤسسات الدولة بشكل لم يرض باقي القوى السياسية التي عبرت عن تخوفها من أخونة الدولة أو أسلمتها. كل هذا يشير إلى أن انتخاب مرسي رئيسا لا يتجاوز كونه جزءا من التحول وأن الفواعل البارزة ستستمر في التنافس الذي يمكن أن يصل للصدام في المستقبل القريب جدا، وهو ما قد يؤدي إلى تأجيل أو حتى تحطيم حلم الجمهورية الثانية.